

# استطلاع رأي حول: خفض سعر فائدة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي



## الملخص التنفيذي

يعرض هذا التقرير نتائج استطلاع رأي أجراه مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" بهدف قياس مرئيات المواطنين البحرينيين حول الآثار الاقتصادية، وخططهم في ظل قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة في نهاية أكتوبر 2025م. ركز الاستطلاع على ثلاثة محاور رئيسية: التوقعات حول أسعار سلع وأنشطة قطاعات مختلفة، وتوقعاتهم حول أسعار الفائدة المستقبلية، وخططهم في إطار الادخار والاستثمار والاقتراض.

اعتمدت الدراسة على مسح هاتفي شمل 299 مواطناً بحرينياً (من عمر الـ18 سنة فأكثر) تم اختيارهم من قاعدة بيانات المركز، بما يضمن تمثيلاً متوازناً من حيث الجنس والفئات العمرية. نُفذ المسح في نوفمبر 2025م باستخدام برنامج Lime Survey. خلاص التقرير إلى الاستنتاجات التالية:

**الاستنتاج 1:** من ناحية المتوسط، لم يتوقع المشاركون أثراً كبيراً لانخفاض أسعار الفائدة على أسعار السلع ونشاط القطاع المالي والاقتصادي العالمي، لكن يوجد مقدار معين من التطرف في التوقعات، إذ توقعت نسبة ملحوظة ارتفاعات تماثلها نسبة ملحوظة توقعت انخفاضات في أسعار الأنشطة، ما يدل على حالة من عدم اليقين نحو اتجاهات الاقتصاد العالمي.

**الاستنتاج 2:** توقع المشاركون استمرار التوجّه السلبي لأسعار الفائدة، إلا أن ذلك لم يتحقق مع نهاية عام 2025م.

**الاستنتاج 3:** خطط المشاركون للمزيد من الادخار والاستثمار وخفض الاقتراض، بخلاف المتوقع بناءً على الحوافز المباشرة المترتبة على خفض أسعار الفائدة. شكل ذلك دليلاً إضافياً على حالة عدم اليقين نحو اتجاهات الاقتصاد العالمي.

## 1. الخلفية

يُعد بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (Federal Reserve) المصرف المركزي للولايات المتحدة، وهو الجهة المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية هناك. تتمثل مهمته الأساسية في تحقيق استقرار الأسعار ودعم التوظيف وتعزيز استقرار النظام المالي. ويعتمد في قراراته المتعلقة بأسعار الفائدة على تحليل مجموعة واسعة من المؤشرات الاقتصادية، مثل معدلات التضخم، والنمو الاقتصادي، وأوضاع سوق العمل، وتطورات القطاع المالي. وعند تقييم هذه البيانات، تجتمع لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية بشكل دوري لاتخاذ قرار بشأن سعر الفائدة الأساسي، الذي يُعد مرجعاً مهماً لتكلفة الاقتراض في الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي يؤثر على الأسواق المالية العالمية. يرتبط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي من خلال نظام سعر صرف ثابت ومحدد، ما يعني أن السياسة النقدية المحلية تحتاج إلى قدر كبير من التوافق مع السياسة النقدية الأمريكية للحفاظ على استقرار سعر الصرف، وتجنب الضغوط على العملة أو تدفقات رأس المال. نتيجةً لذلك، فإن أي تغيير في أسعار الفائدة الأمريكية ينعكس عادةً على أسعار الفائدة المحلية في مملكة البحرين، سواءً بشكل مباشر أو خلال فترة زمنية قصيرة. هذا الارتباط يجعل قرارات الاحتياطي الفيدرالي ذات أهمية خاصة للقطاع المصرفي والأسواق المالية والاقتصاد الكلي في المملكة.



في أواخر شهر أكتوبر، قرر الاحتياطي الفيدرالي خفض أسعار الفائدة في ضوء تقييمه للتطورات الاقتصادية آنذاك، بما في ذلك اتجاهات التضخم وتباطؤ بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي مقارنةً بالفترات السابقة. جاء القرار ضمن دورة تيسير نقدي تهدف إلى دعم النمو والحفاظ على استقرار الأسواق، مع الاستمرار في مراقبة المخاطر

المحتملة. ونظراً لارتباط الدينار بالدولار، يكتسب هذا القرار أهمية مباشرة بالنسبة لمملكة البحرين، إذ ينعكس على تكلفة التمويل، وعوائد الادخار، وتوجهات الاستثمار، وكذلك على توقعات الأفراد والشركات تجاه الأوضاع الاقتصادية المستقبلية. من هذا المنطلق، صمم مركز "دراسات" استطلاع رأي يهدف إلى قياس مرثيات المواطنين في مملكة البحرين حول الآثار الاقتصادية، وخططهم في ظل قرار خفض أسعار الفائدة.

## 2. النهج

### 2.1. الأسئلة

**السؤال 1:** كيف سيكون تأثير خفض أسعار الفائدة على كلٍّ من الأسهم، والذهب، والبنوك والقطاع المالي، والسلع الاستهلاكية، والاقتصاد بشكل عام، وذلك وفق مقياس من 1 (انخفاض كبير) إلى 7 (ارتفاع كبير)؟

**السؤال 2:** من وجهة نظرك، كيف ستكون أسعار الفائدة في 31 ديسمبر 2025م؟ (مرتفعة / منخفضة / لا تغيير / لا أعلم)

**السؤال 3:** بناءً على خفض أسعار الفائدة، ما هي خططك المالية تجاه الادّخار (زيادة الادّخار/ خفض الادّخار/ لا تغيير/ غير متأكد)، والاستثمار (زيادة الاستثمار/ خفض الاستثمار/ لا تغيير/ غير متأكد)، والقروض (المزيد من الاقتراض/ تسديد القروض/ لا تغيير/ غير متأكد)؟

فضلاً عن عدد من الأسئلة النمطية حول الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمشاركين.

### 2.2. الجمهور المستهدف والعينة

تألف مجتمع البحث من المواطنين البحرينيين المقيمين في مملكة البحرين ممن تبلغ أعمارهم 18 عامًا فأكثر، والبالغ تعدادهم حوالي 495,000 نسمة. وكانت العينة المستهدفة 300 شخصاً يمثلون المجتمع من ناحية الفئات العمرية والجنس. تم استخدام قاعدة بيانات مركز "دراسات" لتحديد المشاركين، وبلغ حجم العينة النهائية 299 شخصاً.

### 2.3. آلية التوزيع

تم إجراء المسح عن طريق توزيع إلكتروني عبر تطبيق واتساب في شهر نوفمبر 2025م، باستخدام قاعدة بيانات مركز "دراسات" وبرنامج Lime Survey.

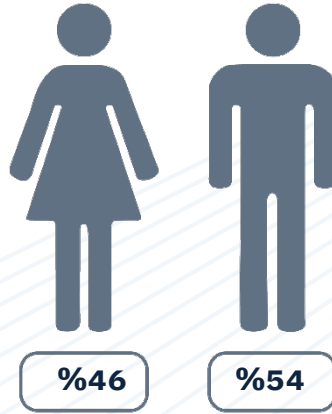
## 3. النتائج

### 3.1. خصائص المشاركين الديموغرافية

#### 3.1.1. توزيع المشاركين حسب الجنس

يعرض الشكل 1 العيّنة (299 مشاركاً) حسب الجنس، إذ بلغت نسبة الإناث 46% مقارنة بـ 54% للذكور، مع الإشارة إلى أن النسبة في مجتمع البحث تبلغ ما يقارب 50% لكل جنس. كانت قيمة الاحتمالية (p-value) من اختبار فرضية التكافؤ بين العينة والمجتمع 0.29 باستخدام اختبار مربع كاي (chi-squared)، ما يدل على أن تمثيل العيّنة بالنسبة للجنسين يساوي التركيبة السكانية الفعلية للمجتمع.

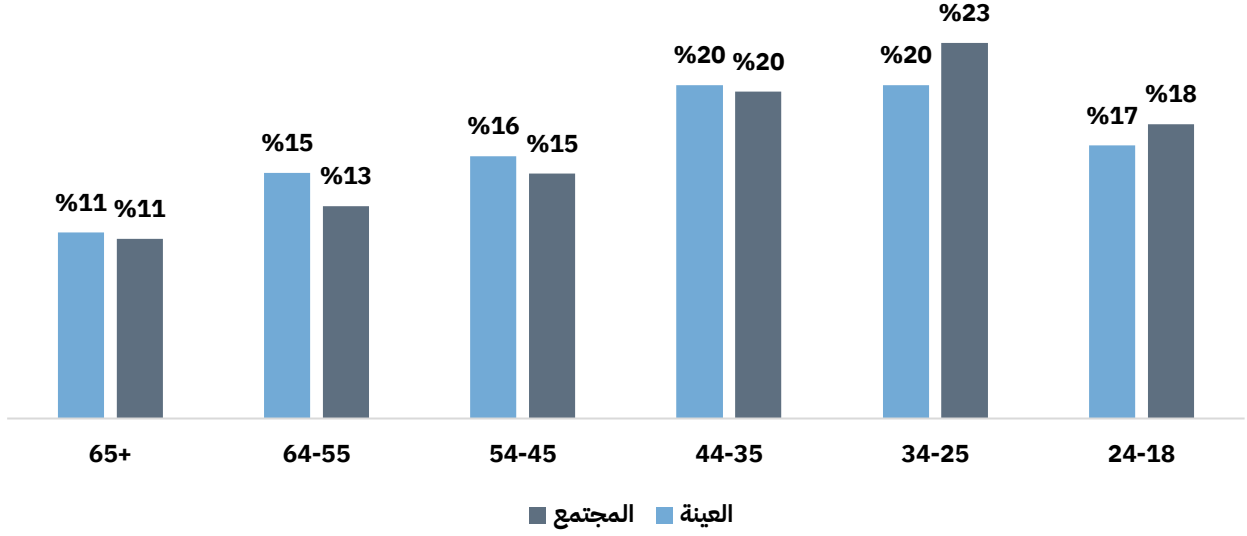
#### الشكل 1: التوزيع النسبي لأفراد عيّنة الدراسة حسب الجنس



#### 3.1.2. توزيع المشاركين حسب الفئة العمرية

يعرض الشكل 2 العيّنة مقارنة بالمجتمع البحريني حسب الفئة العمرية. وتظهر هذه البيانات تمثيلاً وافياً لجميع الفئات العمرية. كانت قيمة الاحتمالية (p-value) من اختبار فرضية التكافؤ بين العيّنة والمجتمع 0.64 باستخدام اختبار مربع كاي (chi-squared)، تأكيداً على كفاءة العيّنة من ناحية التمثيل.

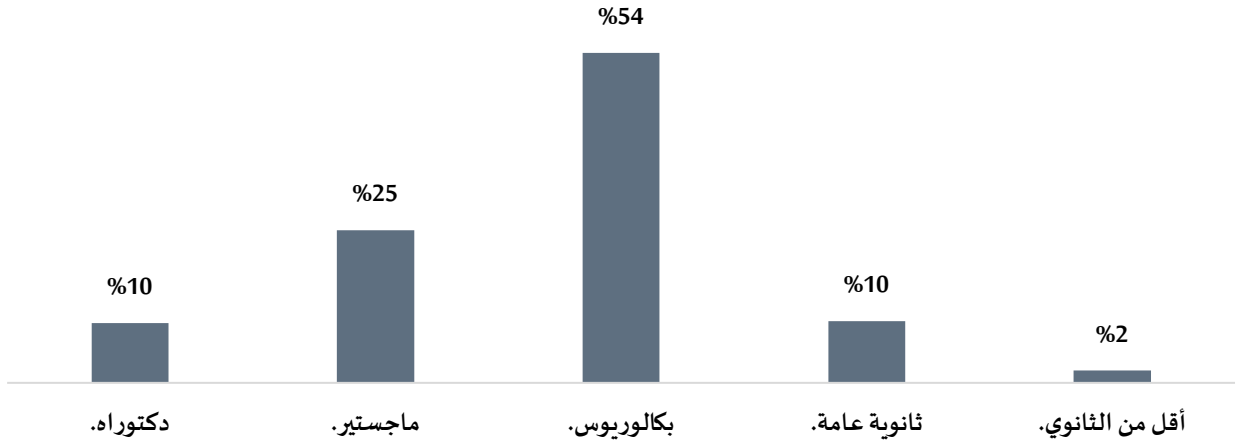
## الشكل 2: التوزيع النسبي لأفراد مجتمع وعينة الدراسة حسب الفئة العمرية



### 3.1.3. توزيع المشاركين حسب المستوى التعليمي

يعرض الشكل 3 العينة حسب المستوى التعليمي. وكان أعلى تمثيل لحملة شهادة البكالوريوس (54%)، ثم حملة الماجستير (25%).

## الشكل 3: التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي



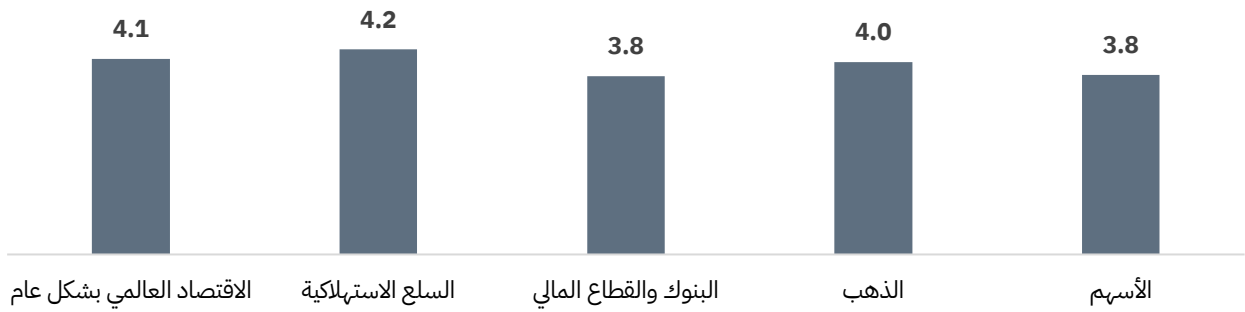
## 3.2. الإجابات الأساسية

### 3.2.1. الآثار الشاملة لخفض أسعار الفائدة على الأسواق المالية والاقتصاد الكلي

في السؤال الأول، عند تقييم الأثر الشامل لخفض أسعار الفائدة، طلب من المشاركين استخدام مقياس 1 (انخفاض كبير) إلى 7 (ارتفاع كبير) بحيث يمثل 4 "لا تغيير". ونظراً لكون الإجابات كمية، يمكن احتساب المتوسط لكل سؤال فرعي. يعرض الشكل 4-أ متوسط الأثر المتوقع، وتُظهر هذه البيانات ما يلي:

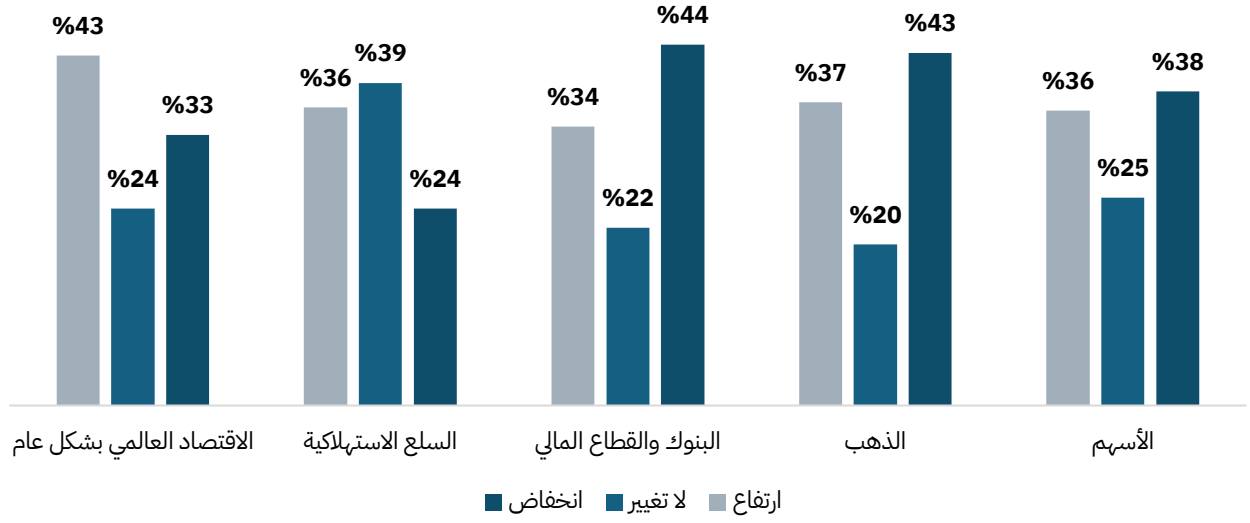
1. المتوسط قريب إلى 4 (لا تغيير) في جميع الأسئلة الفرعية، ما يدل على شعور المشاركين بشكل عام بأن الأثر المتوقع لن يكون كبيراً.
2. ظهر أقوى أثر إيجابي متوقع - حسب رأي المشاركين - في الأسعار الاستهلاكية، إذ بلغ المعدل 4.2، تماشياً مع توقعات الاقتصاديين من ناحية أثر انخفاض أسعار الفائدة.
3. كان أقوى أثر سلبي متوقع - حسب رأي المشاركين - هو على المصارف والقطاع المالي، إذ بلغ 3.8، تماشياً مع توقعات الاقتصاديين من ناحية أثر انخفاض أسعار الفائدة.

**الشكل 4-أ: متوسط الأثر المتوقع (1 = انخفاض كبير، 4 = لا تغيير، 7 = ارتفاع كبير) للانخفاض في أسعار الفائدة حسب السلعة/القطاع**



للبت في التوقعات بشكل أكثر تفصيلاً، يعرض الشكل 4-ب التوزيع النسبي لكل سؤال فرعي، حيث تم دمج الإجابات السلبية (1، 2، 3) معاً كـ "انخفاض"، كما تم دمج الإجابات الإيجابية (4، 5، 6، 7) معاً كـ "ارتفاع". وتُظهر هذه البيانات أنه رغم تجانس المتوسط بين الأسئلة الفرعية الخمس، فقد ظهر تباين في مدى النزعة المركزية. فعلى سبيل المثال، في إطار السلع الاستهلاكية، توقع 39% من المشاركين خيار الـ "لا تغيير"، بينما في إطار الذهب، بلغت النسبة المماثلة 20%، وظهر مقدار أعلى من التطرف في الإجابات. ويعكس ذلك وجود مستوى أعلى من اللاتيقين في حالة السلع كالذهب والقطاع المالي عند المقارنة مع أسعار السلع الاستهلاكية.

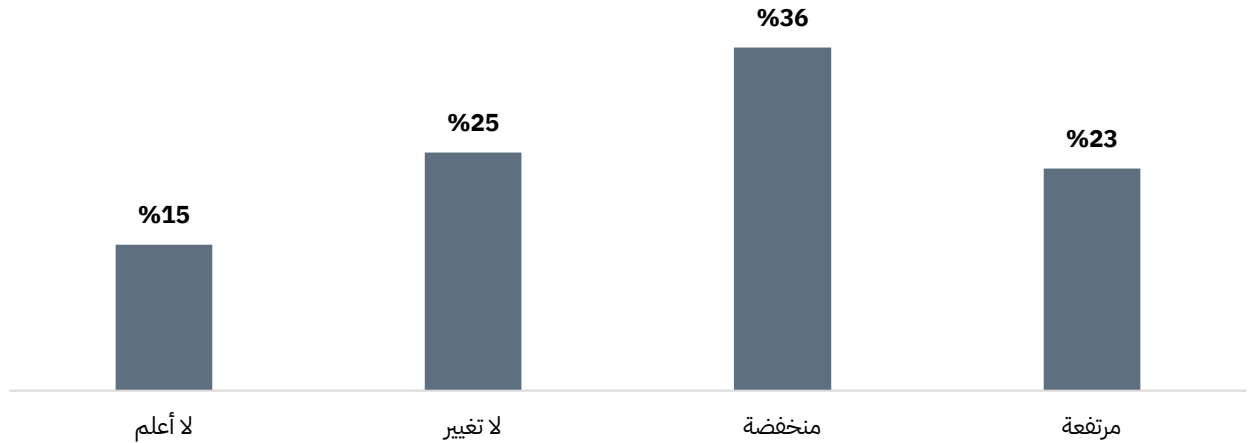
## الشكل 4-ب: التوزيع النسبي للتوقعات حول آثار التراجع في أسعار الفائدة حسب السلعة/القطاع



### 3.2.2. التوقعات حول اتجاه أسعار الفائدة

يعرض الشكل 5 التوزيع النسبي للتوقعات المحتملة تجاه أسعار الفائدة حتى نهاية عام 2025م. تبرز هذه الأرقام التوقع باستمرار الأسعار - على الأرجح - في اتجاهها السلبي، فقد اختار 36% من المشاركين خيار الـ "منخفضة"، مقارنة بـ 23% اختاروا "مرتفعة". كما تجدر الإشارة إلى وجود نسبة ملحوظة (15%) لم يعبروا عن توقع بسبب عدم المعرفة. وفي الواقع، لم يتم خفض أسعار الفائدة في نهاية عام 2025م، لكن توقعات المشاركين لم تكن بعيدة تماماً عن ما كان يتوقعه العديد من خبراء الاقتصاد.

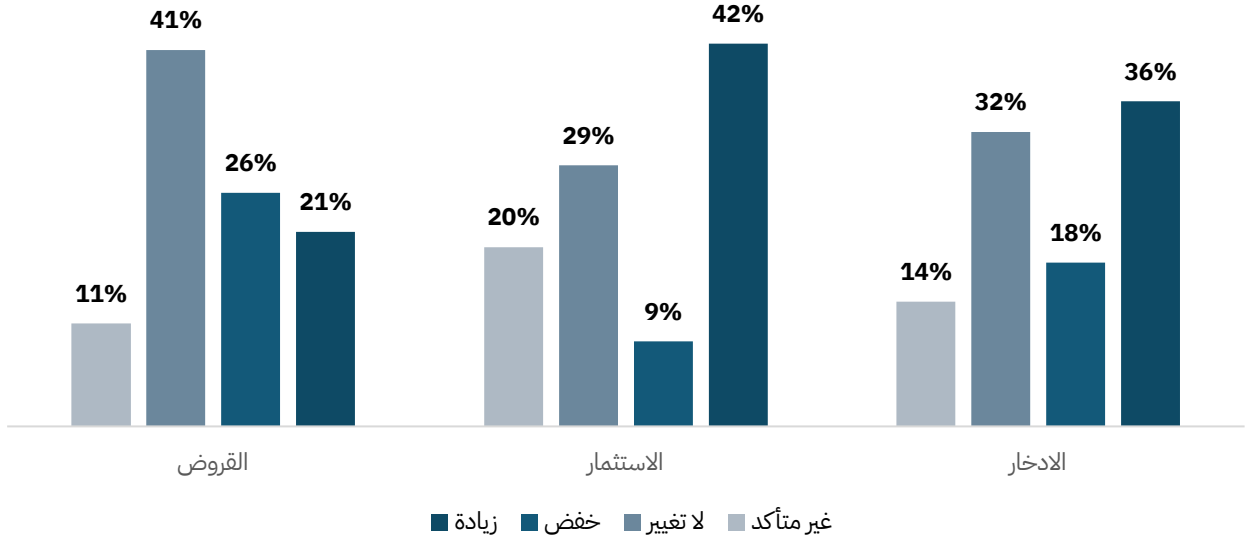
### الشكل 5: التوزيع النسبي للتوقعات المحتملة تجاه أسعار الفائدة حتى نهاية عام 2025م



### 3.2.3. الخطط المالية

يعرض الشكل 6 التوزيع النسبي للخطط المالية نظراً لانخفاض أسعار الفائدة حسب النشاط. وفي مجال الادخار، خطط 36% من المشاركين لزيادته، مقارنة بـ 18% يخططون لخفضه، ما يعني توجهاً إيجابياً بشكل عام. كما ظهر توجه إيجابي في الاستثمار، ولكن بشكل مضاعف، فقد أجاب 42% بخيار الـ "زيادة" مقارنة بـ 9% بالـ "خفض". وعلى عكس ذلك، في مجال القروض، مال التوجه نحو الخفض، إذ أجاب 21% بالـ "زيادة"، مقارنة بـ 26% أجابوا بالـ "خفض".

الشكل 6: التوزيع النسبي للخطط المالية نظراً لانخفاض أسعار الفائدة حسب النشاط



تجدر الإشارة إلى أن هذه التوجهات تُعد - بشكل عام - معاكسة لما يتوقعه خبراء الاقتصاد، إذ عادةً يدفع تراجع أسعار الفائدة المستهلكين من الادخار نحو الاقتراض، مع تراجع العائد المتعلق بالادخار وانخفاض تكلفة تسديد القروض. لكن السبب المحتمل لذلك هو شعور المشاركين بعدم اليقين تجاه الاقتصاد العالمي، وهي الظاهرة التي أقنعت الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة في شهر نوفمبر 2025م.

### 3.3. نتائج علاقة مختارة

بشكل عام، لم تظهر اختلافات ملموسة في الآراء التي تم التعبير عنها حسب الجنس أو الفئة العمرية أو المستوى التعليمي، مع استثناءين:

1. بدت فئة الشباب (18-34 سنة) أكثر تفضيلاً تجاه خفض الفائدة، إذ أفاد 49% بوجود تأثير إيجابي لخفض سعر الفائدة على القطاع المالي والبنوك، و40% رأوا إيجابيته على الاقتصاد العالمي بشكل عام، بينما كانت فئة كبار السن (55 سنة فأكثر) أقل تأييداً لقرار الخفض، إذ أفاد 48% منهم بتأثيره السلبي على الاقتصاد العالمي.

2. أظهر أصحاب الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) فهماً أكبر للعلاقة بين خفض سعر الفائدة والتضخم، إذ أشارت توقعاتهم إلى تسبب الخفض في نمو اقتصادي طويل الأمد (50% أفادوا بالتأثير الإيجابي للخفض على القطاع المالي والبنوك)، مقابل 41% لحملة بقية الشهادات.

## 4. التوليف والمناقشة

بدايةً، تجدر الإشارة إلى أن استطلاع الرأي المبيّن أعلاه لا يمكن استخدامه لقياس الأثر الاقتصادي لخفض أسعار الفائدة مباشرةً وبدقة، لأنه مصمم لقياس *مرييات المواطنين البحرينيين* حول هذه الآثار وخطتهم المتوقعة. مع ذلك، تشكّل البيانات مؤشراً غير مباشر حول الآثار الواقعية الحالية والمستقبلية.

**الاستنتاج 1:** من ناحية المتوسط، لا يتوقع المشاركون أثراً كبيراً لانخفاض أسعار الفائدة على أسعار السلع ونشاط القطاع المالي والاقتصاد العالمي، لكن يوجد مقدار معيّن من التطرّف في التوقعات، إذ تتوقع نسبة ملحوظة ارتفاعات تماثلها نسبة ملحوظة تتوقع انخفاضات في أسعار الأنشطة، ما يدل على حالة عدم اليقين تجاه الاقتصاد العالمي.

**الاستنتاج 2:** يتوقع المشاركون استمرار التوجه السلبي لأسعار الفائدة، لكن مع نهاية عام 2025م، لم تتحقق توقعاتهم.

**الاستنتاج 3:** يخطط المشاركون لزيادة الادخار والاستثمار وخفض الاقتراض، بخلاف المتوقع، بناءً على الحوافز المباشرة المترتبة على خفض أسعار الفائدة. يشكل ذلك دليلاً إضافياً على حالة عدم اليقين تجاه الاقتصاد العالمي.

تدل هذه الاستنتاجات مجتمعة على وعي المواطنين البحرينيين بالتحديات الراهنة التي يواجهها الاقتصاد العالمي، وأيضاً عيهم بتأثير هذه التحديات في قرارات الاحتياطي الفيدرالي، وتحديدًا في قرار خفض أسعار الفائدة.